رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٧ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥ / ٨ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

دور التعددية الحزبية وتأثيرها في بناء المجتمع

The role of multi-partyism and its impact on building society

م.م.رغد حماد رجه

Lecturer Asst :Raghad hammad rija

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

raghad.hammad@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تلعب التعددية الحزبية دورًا حيويًا في بناء المجتمعات الديمقراطية اذ تسمح لمختلف مجموعات المصالح بالتعبير عن آرائها وتشكيل أحزاب سياسية تمثلها وهذا يؤدي إلى تمثيل أكثر شمولاً وتنوعًا للمواطنين في عملية صنع القرار. و توفر إطارًا للتداول السلمي للسلطة وهذا يقلل من احتمالات حدوث عدم الاستقرار السياسي والعنف، ويعزز الاستقرار الديمقراطي. و في المجتمعات المتنوعة، يمكن للتعددية الحزبية أن تساعد في إدارة التوترات العرقية والدينية والاجتماعية الأخرى من خلال توفير مساحة للمناقشة والحوار. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التعددية الحزبية قد تؤدي أيضًا إلى عدم الاستقرار السياسي ولذا من الضروري وجود نظام انتخابي عادل وقواعد واضحة للعملية السياسية لضمان أن تعمل التعددية الحزبية بشكل فعال في بناء المجتمع.

الكلمات المفتاحية : "التعددية الحزبية " , "التعددية السياسية " , "المجتمع " , " الدولة ", "الديمقراطية "

Abstract

Multipartyism plays a vital role in building democratic societies as it allows different interest groups to express their views and form political parties that represent them. This leads to more inclusive and diverse representation of citizens in the decision-making process. It provides a framework for the peaceful transfer of power, which reduces the potential for political instability and violence, and enhances democratic stability. In diverse societies, multipartyism can help manage ethnic, religious and other social tensions by providing a space for debate and dialogue. However, it is important to note that multipartyism can also lead to political instability. It is therefore essential to have a fair electoral system and clear rules for the political process to ensure that multipartyism works effectively in building society.

Keywords: "Pluralism", "Political Pluralism", "Society", "State", "Democracy"

المقدمة:

لعب التعددية السياسية دورًا استراتيجيًا في تفعيل التنمية البشرية من خلال توفير إطار للعمل السياسي النزيه القائم على المشاركة الجماعية واستثمار رأس المال البشري. توفر التعددية السياسية منصة للنقاش والحوار حول سياسات التنمية البشرية. ويمكن للأحزاب السياسية المختلفة طرح أفكار ووجهات نظر مختلفة، مما يؤدي إلى عملية صنع قرار أكثر شمولاً وتنويرًا. مكن للتعددية السياسية أن تحفز المشاركة المدنية وترفع مستوى الوعي بقضايا التنمية البشرية. عندما يشعر المواطنون أن لديهم صوت في عملية صنع القرار، يصبحون أكثر ميلًا للمشاركة في جهود التنمية. عتبر الموارد البشرية حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تستثمر التعددية السياسية في رأس المال البشري من خلال توفير التعليم والتدريب والرعاية الصحية، مما يعزز الإنتاجية والابتكار. اختصار، تلعب التعددية السياسية دورًا حيويًا في تفعيل التنمية

البشرية من خلال توفير إطار للعمل السياسي النزيه، وشحن الهمم، واستثمار رأس المال البشري. وتوفر تجربة ماليزيا دليلًا ملموسًا على فعالية التعددية السياسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث: ان تحقيق الاستقرار السياسي لأي دولة يتم من خلال نظام سياسي قائم على التعاون بين مختلف قطاعات الدولة وذلك بعدم احتكار السلطة لجهة معينة مما يؤدي الى الاستبداد وعدم الاستقرار في المجتمعات، لذا فان للتعددية السياسية اهمية في بروز الحريات للافراد في ادارة السلطة وشؤون البلاد.

هدف البحث: تهدف الدراسة للتعرف على التعددية السياسية والحزبية واهميتها في تحقيق البناء المجتمعي وكيف تساهم التعددية في ظهور اشكال التعاون بين مختلف فئات المجتمع وخاصة المجتمعات التي تتميز بالتنوع الاجتماعي والطائفي والديني والعرقي، مما يؤدي الى عدم استبداد فئة على اخرى.

اشكالية: نظرا للتغييرات السياسية التي شهدها العالم فقد برزت التعددية السياسية في العديد من الدول العالم وخاصة الدول التي كانت تتميز بالاستبداد بالسلطة لذا فنحن بحاجة للاجابة على عدة تساؤلات:

١. التعرف على التعددية السياسية والتعددية الحزبية ؟
٢. اهمية التعددية السياسية في بناء المجتمعات؟
٣. تحول الدول نحو التعددية الساسية؟

فرضية البحث: التعددية السياسية عنصر أساسي في الديمقراطيات الحديثة، حيث تضمن التمثيل العادل لمجموعة متنوعة من الآراء السياسية والمصالح. ومع ذلك، فإنها تنطوي أيضًا على بعض العيوب المحتملة، بما في ذلك جمود صنع القرار والتشظي السياسي. من خلال موازنة مزايا وعيوب التعددية، يمكن للمجتمعات إنشاء أنظمة سياسية تضمن الاستقرار والمشاركة السياسية. وتؤثر التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع على توزيع الآراء السياسية، وبالتالي على طبيعة التعددية السياسية.

الاطار المنهجي للبحث: تم الاعتماد على المنهج التحليلي النظمي كمنهج اساسي للبحث لتحليل المضمون السياسي والاجتماعي للتعددية السياسية وتحليل المدخلات التي اثرت في بناء المجتمعات، مع الاستعان بالمنهج الوصفي.

تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث الى محورين فتناول المحور الاول الاول مفهوم التعددية السياسية والحزبية واهمية التعددية في بناء المجتمعات، اما المحور الثاني فتناول اسباب تحول الدول نحو التعددية الحزبية و امثلة من نماذج تحول الدول نحو التعددية الحزبية، فالخاتمة والاستنتاجات للدراسة.

المحور الاول: مفهوم التعددية (التعددية الحزبية،التعددية السياسية):-

اولا: التعددية السياسية:

تعتبر التعددية السياسية أفضل طريقة للتعامل مع الآراء المتنوعة، فهي تعترف بحق جميع الأفكار في الوجود وتسمح لها بالتعبير عن نفسها بحرية، كما تتيح للمجموعات المختلفة المشاركة في العملية السياسية من خلال تشكيل الأحزاب السياسية والحركات والمجموعات التي تمثل مصالحها، وبالتالي السماح لها بالتعبير

عن آرائها والدفاع عن مصالحها بشكل سلمي وقانوني، وهذا يمنع احتكار السلطة السياسية من قبل مجموعة واحدة ويحول العمل السياسي إلى مسؤولية مشتركة بين جميع مؤسسات المجتمع المدني[١].

التعددية السياسية هي عبارة عن ترتيبات مؤسسية لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها، فالقرارات السياسية التي تتخذها الدولة تتمتع بالتعددية هي قرارات العديد من النخب ومجموعات قيادية متخصصة لا تتخذا نخبة او فة واحده، فهي عبارة عن تعدد القوى والاحزاب السياسيةبما تتضمنه من حق المعارضه والتعايش السلمي داخل المجتمع والتعبير عن ارائها السياسية بكل حرية بعيدا عن الإكراه إذ تكون عنصر فعال في في العملية السياسية وعلية يمكن الحكم على بلد ما بفاعلية الحياة السياسية وثرائها فيه من عدمها[٢].فالتعددية السياسية اهمية على أنها شرط لتحقيق الوحدة الوطنية، فقد أي أنها: (استراتيجية وطنية هدفها صياغة بناء التفاهم الوطني كونها شرطاً لأعاده بناء وحدة وطنية، وهي الطريق لخلق مناخ يضع حداً لحالة القطيعة والغربة وضعف الاتصال والتواصل العقلي بين القوى المتنازعة، وهذا إلى جانب إعادة بناء الاجماع الوطني أو في الأقل إيجاد الحد الأدنى من التفاهم الإجتماعي)[٣].

ثانيا: التعددية الحزبية:-

المعنى العام للتعددية الحزبية هي تعني الحرية الحزبية اي إعطاء اي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشره على ضوء التناقضات التي يحتويها اي مجتمع من المجتمعات السياسية ليتم من خلاله الوصول الى افضل الوسائل التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي للوصول للسلطة او المشاركة فيها[٤].فهي تعبير عن إتجاهات فكرية وايديولوجية سياسية وايضا رؤى مختلفة للمواقف السياسية إذ تختلف هذه الأمور من حزب لآخر ،حسب نظرة كل حزب وتوجهه، وتضمن التعددية حرية التعبير عن الرأي والأفكار، وهذا يعني وجود دستور ضامن لتلك الحريات[٥].

وتميل الدول إلى النظام التعددي الحزبي وخاصة في حالة وجود فواصل شديدة بين طبقات المجتمع وكان وعي تلك الطبقات قوياً، فظهور التعددية الحزبية تعود بالأساس للإختلافات الإجتماعية والدينية والعنصرية والإقتصادية والسياسية بين أبناء الدولة الواحدة، وكثرة الأحزاب تحدث بالغالب بفعل إنقسامات الأحزاب القائمة ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها ضعف التنظيم أو الإنضباط الحزبي مع الأخذ باللامركزية الإدارية والفكرية أو الايديولوجية لدى الكثير من الأحزاب[٦].

ثالثا: اهمية التعددية في بناء المجتمعات:-

تلعب التعددية دور كبير في المجتمعات لتحقيق التعايش والسلم الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع وذلك لأثرها في تعزيز العلاقات بين الافراد وبناء روح التفاهم والتسامح والحوار وتقريب المسافات بين مختلف التيارات الفكرية في المجتمع، فهي تعمل على تحقيق الاستقرار في المجتمعات وغرس قيم التعاون والاحترام، ولها دور بارز في حل الخلافات بين الافراد والجماعات المختلفة لانها تمارس عملية تنمية وتطوير روح التعاون والتنافس الخلاق بين الافراد في المجتمع من اجل عيش حياة كريمة بعيدة عن العنف والعدوان،

كما تساهم التعددية في تعزيز وتنمية الانتماء للوطن الواحد الذي يتم استيعاب كافة التنوعات والاختلافات في اطاره[٧].

كما تساهم التعددية دور في بناء السلم الاجتماعي فالتسامح يعد شرطا ضروريا لبناء السلم سواء بين الافراد في اطار المجتمع الواحد ام بين المجتمعات في الدول المختلفة، فالتسامح ضمان للسلم الاهلي والعيش المشترك بين كافة مكونات المجتمع ويعد بمثابة الحصانة ضد العنف الذي يمارس ضد الاقليات المختلفة في اطار المجتمع كما يحد من مظاهر الكراهية والردود الفعل السلبية ويستبدلها بالايجابية ويوجه العلاقات الاجتماعية نو الحرية والاحترام، كما يساهم في ايجاد ارضية مشتركة للاحترام المتبادل والتعايش والسلمي، وينبغي التنبه الى ان العديد من المفكرين الذين تناولوا موضوع التسامح فقد تناولوا التسامح بكونه ليس مطلق فالانسان لا يمكن ان يتسامح تجاه سلوكيات العنف او حتى الخطاب والفكر الذي يحرض على التعصب والكراهية والاقصاء، او كل امر يمكن ان يدي الى اثارة النعرات الطائفية والعرقية والدينية والمذهبية، لان التسامح في مثل هذه الامور تمثل حالة لا منطقية لانها تؤدي الى انهيار المجتمعات وتفتتها، فالتسامح يجب ان يساهم في تماسك المجتمع وتطوره وبناءه[٨].

ان التعددية تساهم بدور كبير في بناء المجتمعات بناء راسخ يسهم في التنمية والاستقرار والحرية والرفاهية، ومن اجل تحقيق التعددية وظيفتها ودورها لصالح امن واستقرار المجتمع فلابد من ادارة التنوعات بشكل سلمي يستجيب للثقافات والخصائص العامة والفرعية ويتمكن من احتواء وتوجيه الصحيح للمجتمع وخدمته، ويتحتم على هذه الادارة ان تكون قادرة على جعل الولاء للوطن يسود على بقية الولاءات الفرعية الاخرى، عن طريق توسيع المشاركة السياسية والادارية والثقافية والاقتصادية لكافة التنوعات دون اقصاء، واشاعة ثقافة السلم والتسامح والانفتاح على الاخر والاعتراف به[٩].

المحور الثاني: تحول الدول نحو التعددية الحزبية

اولا:اسباب تحول الدول نحو التعددية الحزبية

لقد سعت العديد من الدول الى نظام التعددية الحزبية، لكن هذا السعي قد اختلف من بلد لأخر حسب الظروف الاقتصادية والدينية والسياسية والاجتماعية لتلك البلدان[١٠]، ومن اهم اسباب سعي تلك الدول للتعددية الحزبية:-

١. ان التعددية الحزبية تظهر في الدول التي تتميز بإختلافها الطبقي ووجود وعي قوي للطبقات مما يدفع كل طبقة الى التكتل في حزب سياسي، وتظهر التعددية الحزبية نتيجة للانقسامات والاختلافات في تركيبها العقائدي والعرفي والديني، حيث تنتمي كل فرد الى الجماعة التي يتماثل معها ويشكل حزبا سياسيا [١١].
٢. نتيجة لصعوبة حصول أحد الأحزاب لوحدها على الأغلبية البرلمانية، فأدى لإشراك أكثر من حزب في تقاسم مقاعد البرلمان ومن ثم تقاسم الحقائب الوزارية، ولا يعني بالضرورة إشراك جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان بتأليف الوزارة بل فقط الأحزاب الأكثر تمثلاً تتولى هذه المهمة وتبقى الأحزاب الأخرى في

جهة المعارضة، وفي ألمانيا بعد الإنتخابات النيابية لعام٢٠٠٥ إتفق الحزبان الكبيران الديمقراطي الإشتراكي والديمقراطي المسيحي على تشكيل حكومة إئتلافية برئاسة زعيمة الحزب الأخير[١٢].

٣. للعوامل التاريخية دور في ظهور التعددية الحزبية اذ تعلل الاوضاع التأريخية في كل دولة على تقسيم احزابها، فالعامل التاريخي هو العامل الحاسم في بروز الاحزاب السياسية، فالازمات التاريخية التي عانت منها الدول خلال فترة تكوين الاحزاب هي(ازمة المشاركة، ازمة الشرعية، ازمة الوحدة الوطنية) لا توفر فقط المحيط الي نشأت فيه الاحزاب السياسية بل اياضا تتجه لتكون العامل الحاسم في تقرير ما هو نمط هذه الاحزاب[١٣].

٤. قد يؤدي انقسام الاراء الى بروز احزاب سياسية يعبر كل منها عن اتجاه معين، فتعدد الموضوعات التي تثير الخلاف حولها يترك في الساحة السياسية العديد من الاحزاب المتصارعة، اذ هناك اختلافات سياسية تتعلق بنام الحكم واختلافات اجتماعية واقتصادية بين الطبقات في المجتمع، كما ان النظام الانتخابي له الاثر البارز في ظهور التعددية الحزبية فالتجارب اثبتت ان كل نظام اغلبية له دورتين والتمثيل النسبي يؤدب الى بروز تعددية حزبية فاغلب الدول التي تأخذ بنظام الاقتراع و الدورتين هي ايضا تأخذ بنظام التعددية الحزبية[١٤].

ثانيا:امثلة من نماذج تحول الدول نحو التعددية الحزبية

ظهر هذه الأمثلة أن التحول نحو التعددية الحزبية يمكن أن يحدث من خلال مجموعة متنوعة من المسارات، بما في ذلك الثورات السلمية وإصلاحات دستورية تدريجية. ومع ذلك، فإنها تؤكد أيضًا على أهمية الالتزام بسيادة القانون والحقوق السياسية الأساسية لنجاح التحول إلى التعددية الحزبية. ففي كندا مثلا اتخذت خطوات مهمة لتعزيز التعايش السلمي والاندماج القومي، من خلال سن قوانين اللغات وذلك لمراعاة مبدأ الفرص المتكافئ في تعيينات المناصب العليا والأدارات الحكومية وايضا تبني نظام الدائرة الأنتخابية ذات الممثل الوحيد المتساوية في الحجم من اجل ضمان التمثيل النسبي للفئات الأجتماعية مع انتهاج مبدأي (فعالية الخدمات، والضمان الاجتماعي)، وترقية موضوع الوحدة الوطنية، فضلاً عن الأخذ بمبدأ (النسبية) في قانون المحكمة العليا بالنسبة للناطقين باللغة الفرنسية مع اللجوء لظاهرة الإئتلاف الكبير، والحكومات الإئتلافية، والتمثيل المتكافئ للفئتين الناطقة باللغة الفرنسية واللغة الانكليزية في مجالس وزراء التربية والحكومة الفيدرالية ، والحلقات الاستشارية، والمؤتمرات الفيدرالية للولايات، وكبار موظفي الإدارات العامة [١٥].

إن ما يميز أي نظام برلماني هو الفصل في السلطات، اي الشعب هو مصدر تلك السلطات فقد عادت صورة دمج السلطات لان تلك السلطات مكونة من فئات الشعب التي هي بالأساس صاحبة السلطة عن طريق ممثليه وهذا ما تبنته الكثير من الأنظمة السياسية مثل النظام المجلسي كسويسرا وكذلك النظام الإشتراكي والفاشي ، وهذا ما رسخ الحياة الحزبية بكونها الأساس الديمقراطي لأي نظام، فالحزب يشارك بالحكومة بعد أن يفوز بمقعد بالبرلمان، لذا فالسلطتان التنفيذية و التشريعية تتحدان لدى القيادة الحزبية التي تصدر تعليماتها لأعضاء البرلمان والحكومة[١٦].

وان كندا تتشابه مع سويسرا من حيث كون تجانس (الولايات أو الكانتونات المتحدة) اعلى درجة من تجانس البلد ككل، فمتوسط التفتت الديني في الولايات (الكندية)، والكانتونات (السويسرية) مقتطع بنسبة تقارب الثلث أما التفتت اللغوي في(كندا)، فيزيد عن النصف ، إذ أن نظام (كندا) الفدرالي قد ولد بلداً يتكون من ولايات أكثر تجانساً لا سيما ان(كندا) و(سويسرا) هما اكثر بلدان اوربا الغربية واميركا الشمالية لا مركزية ،فنسبة الواردات الحكومية التي تنفقها الحكومة المركزية لم تتجاوز (٦١%) في(سويسرا)، و(٦٥%) في (كندا) وهو إنفاق أدنى بكثير مما يقابله من ارقام في(الولايات المتحدة الاميركية، والمانيا، والنمسا) كدول إتحادية فيدرالية[١٧].

فالذهاب الى استعادة الديمقراطية التمثيلية يكاد يشمل اليوم مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية العربية حيث جعلت هذه الأخيرة من الديمقراطية معياراً أخلاقياً قيمياً تقوم في ضوئه أنظمة الحكم وبنى الأحزاب وأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية السياسية، وحتى الأحزاب التي انفردت بالسلطة أصبحت هي ذاتها تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان حين تتضارب المصالح، على الرغم من أنها حكمت وماتزال وأعادت مؤسسات الدولة وفق رؤيتها الحزبية الواحدية الضيقة، أي مركزية السلطة، ونفي مبدأ المؤسسات، ومبدأ التداول أو المشاركة، فطبعت الدولة بطابعها الايديولوجي الشمولي، وباتت أيديولوجيتها بمنزلة دين جديد للدولة يستبعد سائر الايديولوجيات الأخرى،ويقمعها. وقد اثر ذلك في بنية المجتمع العربي في الأقطار التي خضعت لحكم الحزب الواحد، لجهة سيادة أنظمة الحكم الشمولية المنتهكة لحقوق الإنسان، التي تقودها الزعامات ، التي أخضعت مؤسسات الدولة لسلطة الحكم، حيث اقتصر دور السلطة التشريعية والسلطة القضائية وأجهزة الاعلام والقوات المسلحة، وغيرها على حماية النخب الحاكمة والترويج لسياستها، ومن امثلتها العراق، وتونس، والجزائر[١٨].

شهدت الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ازدهارًا في الأحزاب والحركات السياسية، إلى جانب الأحزاب التقليدية، ظهرت العديد من الأحزاب والحركات الجديدة، مدفوعة بحماس الأفراد والجماعات لخوض المعترك السياسي، ومع ذلك، تفتقر هذه الأحزاب إلى الهوية السياسية الحقيقية، فهي تمثل واجهات لشخصيات أو مجموعات ذات مصالح دينية أو طائفية أو عشائرية أو قومية محددة. ومن ثم، فهي غير قادرة على تجاوز الخطوط الانقسامية المجتمعية نحو أفق سياسي شامل،كما تعاني هذه الأحزاب من صعوبة في إقامة الحوار والتفاوض والتوصل إلى توافقات، بسبب انغلاقها الفكري وعدم تقبلها لطروحات الآخرين، ويؤدي ذلك إلى ترديد الاتهامات والشكوك المتبادلة، سواء علانية أو في وسائل الإعلام، مما يخلق مناخًا من عدم الثقة والعداء بينها[١٩].

العراق المعاصر، بمجاله الجغرافي الحالي، هو كيان سياسي حديث نسبيًا، نشأ عن عملية اصطناعية من الضم والغزو العسكري، وليس نتيجة لتطور تاريخي طبيعي لأمة ذات هوية ثقافية أو قومية مشتركة، ويتجلى هذا في التركيبة الاجتماعية المتنوعة للسكان الخاضعين لسلطة الدولة العراقية، حيث ينتمون إلى مجموعات عرقية ولغوية ودينية وقومية مختلفة. ولم يتمكن العراق، على الرغم من وجود حكومة مركزية، من تطوير إطار سياسي وقانوني شامل يوحد هذه المجموعات المتنوعة في أمة متجانسة،وبالتالي، فإن العراق

يظل دولة متعددة الأعراق والأديان واللغات، حيث تتعايش مجموعات سكانية مختلفة تحت سلطة سياسية مركزية دون أن تذوب في بوتقة هوية وطنية مشتركة[٢٠].

ففي العراق آثر أيضاً الدور المتنامي للتكوينات القبلية والعشائرية في التطور السياسي والديمقراطي في عملية إستقطاب الولاء لقطاعات من المواطنين مما اثر سلباً على ولاء للدولة، ولاسيما في ظل حالة التشويه التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية، والتفكك البنيوي لأجهزتها من ناحية آخرى، كما إنَّ تمدد نفوذ القبائل والعشائر، يؤثر في بعض التنظيمات السياسية الحديثة كالأحزاب فيجعلها مجرد إمتدادات لهذه التكوينات، مما يضعف من قدرتها على إستقطاب المواطنين إستناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية[٢١].

الاستنتاجات:-

أن الاعتراف بتعدد الآراء والمواقف والأحزاب يصب في مصلحة الأمة وولائها للدولة، وليس لأي فئة أو عقيدة على حساب الدولة الكبرى، تكتسب الدولة خصائص الديمقراطية عندما يطبق فيها نظام حكم تعددي ديمقراطي، مع منظومة محددة المعالم تشمل مبادئ ومؤسسات وآليات لعملية اختيار واتخاذ القرارات العامة، وتداول السلطة بشكل دوري. تؤكد هذه المنظومة على حق الأفراد في المشاركة في اتخاذ القرارات، وواجبهم في تنفيذها، يعد الحزب أقرب المنظمات الطوعية غير الحكومية إلى الدولة. فهو إما الحكومة أو المعارضة، ويشكل وسيلة للوصول إلى السلطة وتداولها سلميًا أو بعنف. بغض النظر عن مسمى الحزب، فإن جميع الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة.

لايعود فشل التعددية الحزبية في بعض الدول إلى مفهومها الأساسي، بل إلى كيفية تطبيقها والأسس التي تقوم عليها. فنجاح أو فشل التعددية الحزبية يعتمد بشكل كبير على العوامل التالية:

١. الإطار القانوني والدستوري: يجب أن يوفر الإطار القانوني والدستوري حماية قوية لحقوق الأقليات وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

٢. البيئة السياسية: يجب أن تكون البيئة السياسية مواتية للتعددية والاختلاف، خالية من العنف والترهيب.

٣. الثقافة السياسية: يجب أن تكون الثقافة السياسية داعمة للتسامح والحوار والخطاب البناء.

عندما لا يتم استيفاء هذه الشروط، يمكن أن يؤدي تطبيق التعددية الحزبية إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية بدلاً من حلها. وبالتالي، فإن نجاح التعددية الحزبية يعتمد على وجود بيئة سياسية وثقافية مناسبة جنبًا إلى جنب مع تطبيق سليم لمبادئها.

عندما تطبق الدول نظام حكم تعددي فهي تكتسب صفة الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، فتصبح منظومة متكامله تتضمن مؤسسات واليات ضبط لعملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة وتداول السلطة

دوريا، هذا النظام يؤكد على حق المواطنين في المشاركة السياسية الفعالة، وواجبهم في تنفيذ القرارات المتخذة. ويضمن النظام التداول الدوري للسلطة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة. وبالتالي، فإن الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية تتطلب نظام حكم يوفر إطارًا متكاملًا لمشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي وتداول السلطة بشكل سلمي ومنتظم.

المصادر :-

١. عبد الاله بلقزيز، نحن والنظام الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت، العدد (٢٣٦)، تشرين الاول – اكتوبر ١٩٩٨، ص ٧٨.

٢. فتحية سالم، دور التعددية السياسية في إنجاح مشروع التنمية البشرية: نموذج تطبيقي من التجربة الماليزية، المجلة الجزائرية للسياسات العامه ،العدد ١٤ اكتوبر ٢٠١٧،جامعة الجزائر/بلقاسم سعد الله، الجزار، ص٧٦-٧٧.

٣. عبد الجبار أحمد، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، سلسلة دراسات، بغداد، ٢٠١١، ص ١٨٠.

٤. عبد الغني بسيوني، بحث حول ماهية الاحزاب السياسية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، المجلد ١، العدد١ ،١٩٩٨،ص٥٥.

٥. محمد ابراهيم خيري الوكيل، الاحزاب السياسية: بين الحرية والتقييد (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصوره- مصر ،٢٠١٣، ص٤٦-٤٧.

٦. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٤، ص٢١٧.

٧. Ratulea, Gabriela ,(2009) , Minorities Protection , Democracy and Cultural Pluralism , Bulletin of the Transilvania University of Brasov, Series VII, Vol.2, Issue:1

٨. ابراهيم عرب، التسامح والحرية وحقوق الانسان، المركز العالمي العربي للابحاث والدراسات الانسانية، بلا، ٢٠١٤.

٩. عبد العظيم جبرحافظ، التعددية والسلم المدني:حالة العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بلا، ٢٠١٥

١٠. طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، جامعة بغداد/وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٩٧.

١١. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهره، ٢٠٠٧، ص٢٧٢.

١٢. حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، ط٣، ٢٠١٠، ص١٣٤

١٣. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.
١٤. طارق علي هاشم، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧.
١٥. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، العراق- معهد الدراسات الإستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠٠٦، ص ١٩٣- ١٩٤ .
١٦. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص٢٣٧.
١٧. ارنت ليبهارت، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٠ .
١٨. توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (منشورات اتحاد الكتّاب العرب ١٩٩٧)، ص٥٦.
١٩. حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مركز الخليج للابحاث، بلا، ٢٠٠٥، ص٣١.
٢٠. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (٥٦)، ٢٠١٣،ص١٣٨.
٢١. حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ .